

المحاضرة الثالثة

4- أسباب الفساد الإداري والمالي:

للفساد أسباب وانعكاسات عديدة يمكن ملاحظتها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، على أن هذا لا يعني أن الفساد مقتصر على وجود هذه العوامل الثلاث ولكن لأغراض البحث العلمي ولأهمية هذه العوامل في بنية وتكوين المجتمع ويمكن رصد مجموعة من الأسباب أدت إلى بروز ظاهرة الفساد وانتشارها في مختلف المجتمعات، فقد أكد منظري وباحثي علم الإدارة والسلوك التنظيمي على وجود ثلات فئات حددت هذه الأسباب والتي هي:

1.4- أسباب الفساد من وجهة نظر المنظرين:

أسباب الفساد الإداري حسب رأي الفئة الأولى:

الأسباب الحضرية : وتعني إن سبب بروز ظاهرة الفساد الإداري هو وجود فجوة كبيرة بين القيم الحضرية السائدة في المجتمع وبين قيم وقواعد العمل الرسمية المطبقة في أجهزة الدولة لذلك ستكون هناك حالات مخالفة لقيم وقواعد العمل الرسمية تعد استجابة طبيعية للنظام القيمي الحضري. كما أنها تبدو تحركاً طبيعياً لتقليل الفجوة بين قيم قواعد العمل الرسمية.

الأسباب السياسية : إن محدودية قنوات التأثير غير الرسمية على القرارات الإدارية إضافة إلى ضعف العلاقة ما بين الإدارة والجمهور وانتشار الولاءات الجزئية. كل هذه الحالات من شأنها أن تؤدي إلى بروز الفساد الإداري.

أسباب الفساد الإداري حسب رأي الفئة الثانية

أسباب هيكلية : وتعزى الأسباب الهيكلية إلى وجود هيكل قديمة للأجهزة الإدارية لم تتغير على الرغم من التطور الكبير والتغيير في قيم وطموحات الأفراد ، وهذا له أثره الكبير في دفع العاملين إلى اتخاذ مسالك وطرق تعمل ستار الفساد الإداري بغية تجاوز محدوديات الهيكل القديمة وما ينشأ عنها عن مشاكل تتعلق بالإجراءات وتضخم الأجهزة الإدارية المركبة.

أسباب قيمية : إن الفساد الإداري يحدث نتيجة لاهيار النظام القيمي للفرد أو المجموعة.

أسباب اقتصادية : لعل من أهم هذه الأسباب هو عدم العدالة في توزيع الثروة في المجتمع والذي من شأنه أن يولد فئات ذات ثراء كبير وأخرى محرومة.

أسباب الفساد الإداري حسب رأي الفئة الثالثة

إن أهم أسباب الفساد الإداري هي:

أسباب بيولوجية وفينيولوجية : وهي جميع الأسباب التي دافعها الأولى والأساسي هو ما اكتسبه الفرد عن طريق الوراثة وكل ما يتعلق بالخلفية السابقة من حياته وما تركته من آثار سلوكياته وتصرفياته

أسباب اجتماعية : وهي جميع الأسباب التي تنشأ نتيجة للتأثيرات البيئية والاجتماعية.

أسباب مركبة : وهي جميع الأسباب التي تظهر نتيجة لتفاعل المجموعتين السابقتين من الأسباب.

4. 2- الأسباب العامة للفساد

ضعف المؤسسات:

والمقصود هنا ضعف المؤسسات الوقائية والرقابية على حد سواء فلا المؤسسات الوقائية قدرت على التحسيس بمخاطر الفساد والوقاية منه ولا المؤسسات الرقابية قامت بدورها واكتشفت مواطن الفساد قبل استفحاله ولا المؤسسات القضائية قامت بمعاقبة المفسدين ليكونوا عبرة لآخرين وكلها عوامل تقود إلى انتشار الفساد.

تضارب المصالح:

والمقصود بتضارب المصالح ذلك الموقف الذي تتأثر فيه موضوعية واستقلالية قرار الموظف أثناء قيامه بأعماله بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمه هو شخصياً أو هم أحد أقاربه أو أصدقائه المقربين ، أو عندما يتأثر أدائه للوظيفة باعتبارات شخصية مباشرة أو غير مباشرة أو بمعرفته بالمعلومات التي تتعلق باتخاذ القرار. وعلى الموظف في هذه الحالات أن يلتزم بالعمل المؤسسي من خلال التزامه بالعدالة والتراحم والمسؤولية والإخلاص لمسؤوليه عن ذلك التعارض وإظهار التشدد أمام الأهل والأقارب وإبداء عدم قبوله المحاباة والواسطة والمحسوبية.

السعى للربح السريع:

غالباً ما يكون السعي للربح السريع وتجاوز الخطوات العملية والموضوعية للربح سبباً من أسباب الفساد فالموظف الذي لا يقع بأجرته الشهرية تحت أي حجة من الحجج كضعف القدرة الشرائية أو زيادة الالتزامات العائلية ، قد تخلق لديه رغبة في الربح السريع وتحقيق مكانة اجتماعية قد يلجأ للرشوة لتحقيق ذلك وبالتالي يقع الفساد.

ضعف دور التوعية بالمؤسسات التعليمية والإعلام والمساجد:

والمقصود هنا أنه من بين أسباب استفحال ظاهرة الفساد هو عدم قيام الوسائل الإعلامية والتعليمية بالدور المنوط بها في التحذير من مخاطر الفساد على الفرد والأسرة والمجتمع من كل النواحي الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية ... إلخ ، فقيام الأسرة بال التربية السليمة للأبناء وتحذيرهم من الفساد بل واستشعارهم بمخاطر الفساد ، وتكاملة المدرسة والمعلم لهذا المنهج في الوقاية من الفساد ومكافحته يكبر وهو واع جداً بمخاطر الفساد بل وتجعله طالباً جامعاً أو عاملاً أو يحارب الفساد ليس فقط يستشعر مخاطره.

المساجد بدورها لها دور كبير يجب أن تقوم به من خلال التحسيس المستمر لكل أطياف المجتمع بالخطر الكبير للفساد ليس على الأخلاق فقط بل الفساد بكل أنواعه خاصة الفساد المالي والإداري الذي ينعكس أثراه على شقي مناحي الحياة ، فالمساجد يجب أن ترفع الوازع الديني لأفراد المجتمع يجعلهم ينبذون الفساد بكل أنواعه ويساهمون بمختلف الطرق في مكافحته والوقاية منه.

وسائل الإعلام هي الأخرى حري بها أن تقوم بدور فعال في كشف التحذير من مخاطر الفساد والكشف عن مواطنه أن وجدت بل والمساهمة في مكافحة الفساد من خلال كشف الفاسدين في المجتمع والمستفيدين من بقاء واستفحال الفساد. عدم قيام المؤسسات المشار إليها أعلاه بالدور المنوط بها في التحسيس بمخاطر الفساد وتوسيعه أفراد المجتمع بمخاطرها والمساهمة في مكافحته هو سبب من أسباب الفساد عموماً والفساد المالي والإداري على وجه الخصوص.

عدم تطبيق القانون بشكل صارم

كما يقال " يجب أن تكون للقانون أسنان " وألا ما الفائدة من سن قوانين لا تطبق، إذا طبقت تطبق على البعض دون الآخر، كل ذلك لا يكون رادع أمام الفاسدين في المجتمع مما يكون سبباً لفساد آخرين. و يعد من الأسباب العامة للفساد أيضاً ما يلي:

- انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة.
- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي

- وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، كما إن ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليته وزراحته يعتبر سبباً مشجعاً على الفساد.
- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها.
 - كثرة المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ويساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني التي توفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل.
 - غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والخاص، وهو مايفتح المجال لممارسة الفساد.
 - غياب حرية الإعلام وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة.
 - ضعف دور المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمعها بالحيادية في عملها.